

أثر مؤشر التضخم على زيادة أسعار المواد الغذائية في الجزائر

*د/قتال عبد العزيز

ملخص:

تتطور أسعار المواد الغذائية في الجزائر مع زيادة سكانية، وذلك بتطور حاجيات الافراد وتنوعها، فتلجأ الدولة الى زيادة حجم وارداتها، وذلك رغم وجود الإنتاج الوطني، وهذا ما أدى الى زيادة في الأسعار المختلفة للسلع في الاسواق، مما تؤدي الى زيادة مؤشر التضخم في الجزائر، الذي يؤثر سلبا على الاستهلاك والإنتاج. ويؤد في انخفاض القدرة الشرائية للأفراد، وانتشار الآفات الاجتماعية

كلمات المفتاح: المواد الغذائية، التضخم، الأسواق الجزائرية،

Search address: the impact of inflation index on the increase in food prices in Algeria

Summary: develop food prices in Algeria with population increase, the evolution of the needs of individuals and diversity, without the State to increase the volume of imports, despite the existence of national production, which led to an increase in the price of commodities in the markets, which lead to an increase in the inflation index in Algeria, which negatively affect the consumption and production. Born in the low purchasing power of individuals, and the spread of social ills

key words: foodstuffs, inflation, the Algerian markets.

مقدمة:

نظراً لما شهده الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من ارتفاع في مستوى أسعار المواد الغذائية، الذي أدى إلى نقص الإنتاج وتدهوره في الجزائر، وهذا ما أدى إلى تدخل الحكومة في وضع بعض الإصلاحات على المنظومة الاقتصادية مثل دعم المؤسسات الإنتاجية، التخفيف من الضرائب والرسوم الجمركية للمستوردين، المتابعة مستمرة للأسواق المحلية والتأكد من الأسباب التي تدعو إلى ارتفاع أسعار بعض السلع بين الحين والآخر... الخ، وذلك للحفاظ على الاستقرار في الأسعار في الأسواق الجزائرية.

فارتفاع الأسعار الغذائية في الأسواق الجزائرية يتبعه الزيادة في مؤشر التضخم في الأسواق المحلية، مما تبادرت في أذهننا فكرة أن أسعار التضخم أثرت على الأسعار الغذائية في الأسواق المحلية، إضافة إلى العوامل الأخرى المؤثرة في زيادة أسعار هذه السلع ومنها متغيرات اقتصادية مثل المنافسة، الاحتكار... الخ، متواجدة في الأسواق الجزائرية. وكذلك سياسات الحكومة الموارد منها تخفيض الأسعار إلى مستوى الدخول البسيطة في وسط المجتمع الجزائري.

1- الإشكالية الرئيسية:

في ظل التقدم الذي سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تؤثر مؤشر التضخم على أسعار المواد الغذائية في الجزائر

2- التساؤلات الفرعية:

إلى جانب السؤال الجوهري السابق يمكن طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- ماهي أسعار المواد الغذائية وما مدى تطورها؟
- ماهية أسعار التضخم في الجزائر؟
- ما علاقة الأسعار التضخم بأسعار المواد الغذائية الجزائرية؟

3- أهداف البحث:

يمكن تلخيص أهداف البحث في الآتي:

- التعرف مفاهيم حول الأسواق المحلية للمواد الغذائية.
- إبراز مراحل انتقال المواد الغذائية من المستورد إلى المستهلك النهائي (المؤسسة) في الجزائر.
- التعرف على الأسواق المواد الغذائية في الجزائر وإلى أنواعها وكيفية التعامل فيها.

4- منهج البحث:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، سيتم اختيار المنهج الوصفي التحليلي وذلك حسب طبيعة البحث فالمنهج الوصفي سيتم استخدامه في المحور الأول والثاني من هذه الدراسة لتوضيح المفاهيم الأساسية، وبيان أهميتها وتأثيرها، أما المنهج التحليلي يستخدم في المحور الثالث لتحليل الإحصائيات خلال فترة البحث والمستخرجة من الأسواق الجزائرية وذلك باستخدام برنامج EVIEWS 8، ثم يتم تحليلها حسب ما يخدم

البحث، وذلك من أجل إسقاط الدراسة النظرية على واقع تأثير أسعار التضخم على أسعار المواد الغذائية في الجزائر.

ولمعالجة الإشكالية المطروحة عملنا تقسيم البحث إلى محاور رئيسية وهي:

- المحور الأول: تطور أسعار المواد الغذائية في الجزائر
- المحور الثاني: تطور أسعار التضخم في الجزائر
- المحور الثالث: علاقة أسعار التضخم بأسعار المواد الغذائية في الجزائر

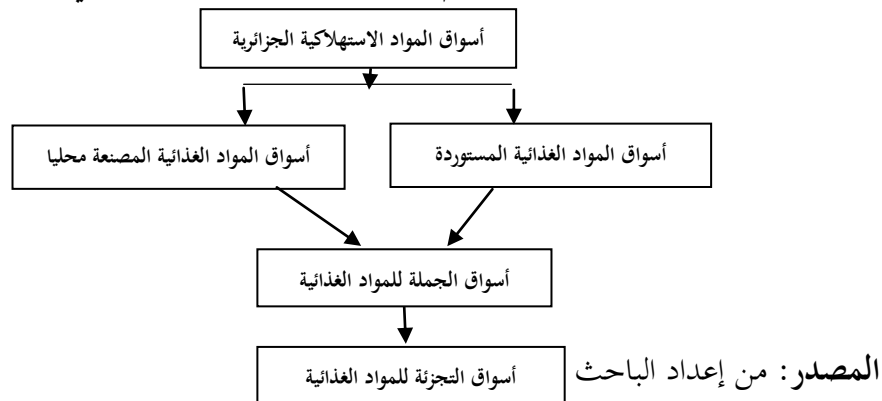
المحور الأول: تطور أسعار المواد الغذائية في الجزائر

تعددت تعريف الأسواق وأنواعها حسب السلع المعروضة بها، والأسواق في الجزائر لها أهمية كبيرة في توفير حاجيات الأسر الجزائري، فأسواق المواد الغذائية في الجزائر عبارة عن أسواق مرتبطة مع بعضها البعض تشكل شبكة توصيل المواد الغذائية من عارضي السلع إلى طالبيها وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

أولاً: مخطط الأسواق المواد الاستهلاكية في الجزائر:

لدراسة الأسواق المواد الغذائية في الجزائر نجد صعوبة، وذلك لانتساع مساحة الجزائر والكثافة السكانية هو العامل الذي يصعب الأمر في الدراسة، وبما أن الجزائر لها تبعية كبيرة إلى الدول الأوروبية والآسيوية والأمريكية، وبالأحرى لها تبعية إلى الأسواق العالمية، وبالتالي تكون نقطة بداية الأسواق المواد الجزائرية هي نقطة دخول السلع من الخارج أي الميناء في وجود الجمارك الجزائرية وبالتالي نجد أن الأسواق المواد الاستهلاكية على الشكل رقم (01):

الشكل (01): الشكل العام للأسواق المواد الاستهلاكية في الجزائر



ثانياً: كيفية تحديد السعر في الأسواق الجزائرية:

يتحدد السعر في الأسواق الجزائرية بما يخدم مواطنيها، وبالتالي تقوم الحكومة بوضع آليات تتحكم في الأسعار في هذه الأسواق لتكون المواد الاستهلاكية في متناول المستهلك الجزائري

1- ضوابط التحكم في الأسعار في الأسواق الجزائرية¹:

للتذكير ومنذ الاستقلال وإلى غاية سنة 1995، كانت وهوامش الربح لكل المنتجات النهائية الموجهة للاستهلاك المباشر، محددة تبعا لإصدار الأمر رقم 06-95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالمنافسة، في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدت آنذاك، تم تكريس مبدأ حرية الأسعار. خلال التعديل في أوت 2010 ومع

الاحتفاظ بمبدأ حرية الأسعار، فإنه تم تعديل المادة الخامسة بإدراج أحكام جديدة تسمح بتحديد هوامش الربح وأسعار السلع والخدمات أو الأصناف المتجانسة من السلع والخدمات أو تسقيفها أو التصديق عليها وذلك على أساس اقتراحات القطاعات المعنية. بموجب هذه التعديلات يمكن تحديد هوامش الربح وأسعار السلع والخدمات أو تسقيفها أو التصديق عليها قصد²:

- تثبيت استقرار مستويات أسعار السلع والخدمات الضرورية أو ذات الاستهلاك الواسع في حالة اضطراب محسوس للسوق.
- مكافحة المضاربة بجميع أشكالها والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك.
- في الوقت الراهن تتمثل المنتجات والخدمات المقننة أسعارها وتعريفاتها في: فريسة الخبازة، -الخبز(العادي والمحسن)، -السميد، -حليب لالكياس، - مياه الشرب.
- وضع آلية لتعويض المنتجين لما تتجاوز أسعار المواد المستوردة الحد الذي لا يمكن عنده وصول مادي الزيت المائدة العادي والسكر الأبيض للمواطن بالأسعار المسقفة.
- كما تجري حالياً متابعة يومية لتطور أسعار كل المنتجات الغذائية الأساسية من طرف مصالح وزارة التجارة والتي سيتم على أساسها تدخل السلطات العمومية لوضع الآلية لوضع الآلية المناسبة لتأطير سعر أي منتج عند الحاجة.

2- تحديد أسعار المواد الغذائية في الأسواق الجزائرية:

تحدد أسعار المواد الاستهلاكية حسب أسعار عند الاستيراد وأسعار عند التوزيع وهما كالتالي³:

أ- الأسعار عند الاستيراد:

تشمل السلع المستوردة إذ تحدد أسعارها بصورة مباشرة من طرف وزير التجارة أو عن طريق مستورد بدلالة سعر الشراء مع هامش ربح كما يجب على المستورد دفع الفروقات المحتملة بين سعر الحصول عليها من الخارج والسعر المحلي للسلع المشابهة إلى الخزينة.

ب- الأسعار عند التوزيع:

إن أسعار الجملة والتفصيل "التجزئة" تحسب على قاعدة أسعار الاستيراد أو أسعار الإنتاج، بإضافة هوامش الجملة أو التجزئة محددة مركزيا نسبيا أو مطلقا. فالهوامش عند جميع المستويات غير مصرح بها. ما يمكن استنتاجه بالنسبة لهذه المرحلة هو أن التسيير الإداري للأسعار أدى إلى ارتفاع الطلب في السوق الرسمية، وانتشار بعض الظواهر السلبية كالندرة في السلع، وكثرة الطواير عليها، مع وجود تضخم التكلفة نتيجة زيادة التكاليف كرد فعل عكسي على سعر البيع. ما يمكن ملاحظته في هذا الإطار مايلي:

- عملية تصحيح الأسعار تسير ببطء بينما تتطور الأسعار العالمية بوتيرة عالية.
- إن القطاع العام الإنتاجي، لا يبيع وفق مبدأ الفعالية والربحية، وبالتالي زيادة غير محدودة للقروض البنكية لا يستطيع رفع في سعر البيع حتى وإن كانت التكاليف في ارتفاع مستمر، أو بالأحرى عدم وجود نظام حقيقي

للمحاسبة التحليلية. وهو في طور النشأة، فهذا القطاع يقوم بوظيفة اجتماعية مجسداً لمحتوى النظام السياسي الشعبي "نظام اشتراكي" أكثر من الوظيفة التجارية.

● إن تثبيت الأسعار أدى إلى تبذير مجموعة كبيرة من الموارد النادرة، ذلك أن سعرها ثابت وتستورد بالعملة الصعبة، إضافة إلى أن تثبيت هذه الأسعار استهدف حتى الأسعار على مستوى التجزئة.

ثالثاً: تطور مؤشر الغذاء في الجزائر:

نجد في الأسواق الجزائرية مواد غذائية متنوعة منها المستورد من الخارج ومنها المنتجة في الوطن، والتي تستورد من الخارج فيها مرتبطة بالأسواق العالمية من حيث السعر والتكلفة والكمية فهي عوامل تتحكم فيها الأسواق العالمية بالعرض والكمية عليها، أما المواد المنتجة في الداخل تتحكم فيها الحكومة والمؤسسات المنتجة للمواد، حيث تتدخل الحكومة في الأسواق الجزائرية بفرض سعر ثابت للمواد الغذائية في الأسواق الجزائرية، وذلك باتفاق مع المؤسسات المنتجة والهيئات المعنية بذلك، وكذلك المؤسسات المنتجة تتحكم في أسعار المواد المنتجة من حيث الطلب والعرض والاحتكار المطلق في الأسواق الجزائرية⁴.

1- بيانات حول المواد الغذائية في الأسواق الجزائرية:

استهلاك للمواد الغذائية لها أنواع كثيرة منها مختلفة ومنها متشابهة وتختلف في الجودة والنوعية حسب كل مؤسسه المنتجة، وبذلك نقوم بدراسة الاستهلاك للمواد الأساسية لأنها لكثرة استهلاكها في الجزائر وهو كما يلي⁵:

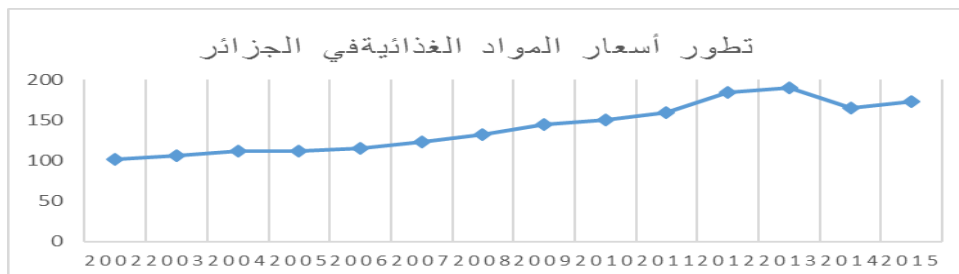
الجدول رقم (01): تطور مؤشر أسعار المواد الغذائية في الجزائر

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
م. الأسعار	102.0	106.7	111.6	112.1	115.1	122.9	132.1	144.5	150.6	159.5	183.9	190.2	164.77	172.65

المصدر: ديون الوطني للإحصاء ONS

وللتوضيح أكثر يمكن تمثيله بيانياً حسب الشكل رقم (02)

الشكل رقم (02): تطور مؤشر أسعار المواد الغذائية في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحث حسب الجدول رقم (01).

من الجدول رقم (01) والشكل رقم (02): نجد أسعار المواد الغذائية في حالة زيادة مستمرة الى غاية 2013، وكان انخفاض طفيف في سنة 2014 ثم تستمر في الزيادة في سنة 2015. وسبب الزيادة في تعود الى الزيادة في

الاستهلاك المواطنين للمواد الغذائية مع انتاج وطني محدود الذي يؤدي الى زيادة واردات المواد الغذائية، وكذلك توجد عدة عوامل أخرى متحركة في زيادة الأسعار مثل زيادة الطلب أكثر من زيادة العرض، زيادة التضخم.

المحور الثاني: تطور أسعار التضخم في الجزائر

أولاً: ماهية مؤشر التضخم:

تتمثل في التعرف والانواع والخصائص لمعدلات التضخم

1- تعريف معدل التضخم: توجد عدة تعريفات منها⁶:

● تعريف 01: ان ظاهرة التضخم متعددة الابعاد ومتشعبة الجوانب وتثير الكثير من الجوانب وتثير الكثير من القضايا النظرية والتطبيقية، وهذا ما يدل على ان تعريف التضخم متعدد من حيث دراسة الباحثون للجوانب المرتبطة به ومنها ما يلي:

● تعريف 02: بانه ازدياد وسائل الدفع المستعملة بصورة غيلا عادية بالنسبة لكمية البضائع والخدمات المعروضة على المشترين خلال مدة معينة.

● تعريف 03: زيادة القدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج أي زيادة الطلب الحقيقي في جو استخدام التام.

● تعريف شامل: ارتفاع المستوى العام للأسعار الناتج عن وجود فجوة بين السلع الحاضرة وحجم المداخل المتاحة للإنفاق، والسبب في ذلك يمكن أن يكون عاملا نقديا، فقد ينتج ارتفاع الأسعار عن الزيادة في المداخل المتاحة التي تصاحب الزيادة في كمية النقود أو سرعة تداولها.

2- أنواع التضخم من حيث خصائصه:

بالنظر إلى الخصائص التضخم نجد معيارين لتحديد أنواعه: المعيار الأول من حيث مدى حدة الضغط التضخمي أما المعيار الثاني فيتعلق باختلاف القطاعات التضخمية⁷:

أ- معيار مدى حدة الضغط التضخمي: يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته ودرجة قوته إلى تضخم جامح وتضخم متوسط

● التضخم الجامح:

يعتبر هذا النوع من التضخم من أخطار الأنواع على الاقتصاد الوطني على الإطلاق بحيث ترتفع الأسعار بصورة خيالية وباستمرار بالقدر الذي ترتب آثارا يصعب على السلطات النقدية الحد منها ومعالجتها حيث تنخفض القوة الشرائية للنقود إلى الحد الذي تفقده فيه قيمتها كوسيط للتبادل ومخزن للقيم مما يدفع الأفراد للتخلص منها وهنا لا يكون أمام السلطات الحكومية إلا استبدالها بعملة جديدة، وهو ما حدث في العديد من الدول في أعقاب الحربين العالميتين كألمانيا، روسيا ورومانيا ويعد التضخم الحاصل في ألمانيا الأشهر على الإطلاق إذ ارتفع مستوى الأسعار ألف بليون مرة. ويرى بعض الاقتصاديين أن هذا النوع من التضخم يبقى نادر الحدوث نظرا لأنه مرتبط بمجموعة من الأسباب والتي نذكر منها: بروز ما يعرف بالتفكك الاجتماعي وانحيار النشاط

الاقتصادي وكذا عجز الحكومات عن السيطرة على الشعب. كما يرتبط هذا النوع من التضخم بصفة خاصة بمخلفات الحروب وما ينتج عنها من التزامات خارجية تدفع السلطات إلى تخفيض عملتها للتخلص منها

● التضخم المتوسط "غير الجامح":

يتمثل هذا النوع من التضخم في ارتفاع الأسعار لكن بمستويات أقل من مستوى الارتفاعات التي يعرفها التضخم الجامح وهذا يعني أن آثاره تكون أقل خطورة على الاقتصاد كما أنه لا يتم فقدان الثقة بالنقد المتداول بصورة عامة وأهم ما يميز هذا التضخم هو قدرة السلطات الحكومية على علاجه ومكافحته والحد من آثاره السلبية على الاقتصاد.

ب- معيار اختلاف القطاعات الاقتصادية:

إن تنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة أدى إلى تنوع القطاعات التضخمية فالتضخم الذي يظهر في قطاعات الصناعات الاستهلاكية يختلف عنه في القطاعات الاستثمارية، كما أن التضخم في سوق السلع يختلف عن التضخم الذي ينشأ في سوق عوامل الإنتاج وعلى هذا الأساس يميز كينز بين نوعين من التضخم:

● التضخم في أسواق السلع:

يرى كينز أن أنواع التضخم المتفشية في أسواق السلع هي التضخم السلعي والتضخم الرأسمالي. التضخم السلعي: يحدث هذا التضخم في قطاع صناعات الاستهلاك عندما تزيد نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار أي أن الأفراد يتجهون إلى الاستهلاك على حساب مدخراتهم وهذا ما ينعكس بالإيجاب على أصحاب المشاريع في الصناعات للسلع الاستهلاكية.

التضخم الرأسمالي: وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار معبرا عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة انتاجها مما يعود بالفائدة على قطاعي الاستهلاك والاستثمار معا.

● التضخم في أسواق عوامل الإنتاج:

يفرق كينز بين نوعين للاتجاهات التضخمية المتفشية في أسواق عوامل الإنتاج وآثارها على الدخول النقدية للأفراد وهي:

التضخم الربحي: هو التضخم الذي يظهر من جراء زيادة الاستثمار على الادخار بحيث تتحقق أرباح في قطاع صناعات سلع الاستهلاك وقطاع صناعات سلع الاستثمار

التضخم الداخلي: يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة ارتفاع أجور العمال مما يترتب عليها تزايد نفقات الإنتاج وبالتالي ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج

3- الآثار المترتبة عن التضخم:

التضخم يؤثر على الاعوان الاقتصاديين وعلى البناء الاقتصادي كالتالي:

أ- الآثار التضخمية على الأعوان الاقتصادية:

إذا كان التضخم لا يعني في حقيقته انخفاضاً في القوة الشرائية للنقود مع أن ذلك يتحقق فعلاً فإنه في الواقع يعني انخفاض في القوة الشرائية لحائزي النقود بدرجات متفاوتة وهذا يعني أن درجة تأثير الأفراد بارتفاع الأسعار تختلف بحسب اختلاف شرائح المجتمع. فالتضخم يزيد من عمق الهوة بين طبقات المجتمع عند توزيع الدخل والثروات مما يخلق موجة من التوتر والتذمر الاجتماعي قد يهدد حالة الاستقرار الاجتماعي والسياسي الضروري لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ذلك أن التضخم لا يؤثر على مصالح الطبقة ذات الدخل المتغير الممثلة خاصة في المستثمرين وأصحاب المهن الحرة، بقدر ما يؤثر على مصالح الطبقة ذات الدخل المحدود والثابت والممثلة خاصة في العمال وأصحاب المعاشات ذلك أن قدرة هذه الفئة على تحويل دخلها النقدي إلى سلع وخدمات سوف ينخفض نتيجة انخفاض القدرة الشرائية الحقيقية للدخل النقدي الثابت⁸.

ب- الآثار التضخمية على البناء الاقتصادي:

البناء الاقتصادي هي المؤسسات الاقتصادية والمالية ومصالحها الموجودة في تراب الوطن ويؤثر عليها التضخم كما يلي⁹:

● الآثار في جهاز الأثمان:

بما أن التضخم يعبر عن الاختلال بين الأسعار النسبية فإن أثره ينعكس على الأسعار المطلقة ويميل بها إلى الارتفاع الأمر الذي يؤدي إلى تدهور كفاءة جهاز الثمن في عملية تخصيص الموارد في الاقتصاد وبذلك يبتعد هذا الجهاز عن الرشادة الاقتصادية.

● الآثار على هيكل الإنتاج:

يؤدي التضخم إلى توجيه قسم من رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى كالفروع الإنتاجية المخصصة للاستهلاك خاصة السلع الترفيهية أما القسم الآخر منها يوجه إلى تجارة الاستيراد والمضاربة على أسعار الأراضي الزراعية وبناء المنازل الفاخرة.

كما يظهر أثر التضخم على الجهاز الانتاجي من خلال انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بسبب حدوث اختناقات في مركز الجهاز الانتاجي تنعكس على كافة القطاعات الاقتصادية

● الآثار في هيكل التسويق والتوزيع:

يؤدي التضخم إلى تفعيل الدورة التجارية والمضاربة وبالتالي ازدهار القطاع التجاري وتزايد قنوات التسويق مما يترتب عليه زيادة الربح التجاري عن الربح الصناعي وتعدد الوسطاء مما يزيد من تضخم الأسعار بمعنى أن التضخم قد ولد في الاقتصاد قطاعاً تجارياً طفيلياً مكلفاً لا يضيف قيمة حقيقية لحجم السلع ولكنه يعمل على رفع أسعار هذه الأخيرة.

● الآثار في الجهاز النقدي الداخلي:

يترتب على التضخم اضعاف ثقة الأفراد في العملة واضعاف الحافز على الادخار فاستمرار التدهور في قيمة النقود يؤدي الى فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة وعليه يزيد ميل الأفراد للإنفاق على الاستهلاك وينخفض ميلهم للادخار وما يتبقى لهم من أرصدة نقدية يحولونها الى ذهب و عملات أجنبية مستقرة القيمة وكذا شراء سلع معمرة وعقارات.

● الآثار على القطاع الخارجي للاقتصاد:

إن التضخم يترتب عليه اختلال في ميزان المدفوعات ناتج عن زيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات فالزيادة التضخمية في الإنفاق القومي يترتب عليها زيادة في الطلب الفعلي الكلي ليس فقط على السلع المحلية بل على السلع الأجنبية أيضا وعليه يزيد الميل الحدي للاستيراد وتقل القدرة على التصدير لأن جزء من السلع التصديرية سوف توجه إلى السوق المحلية لتغطية جزء من الطلب الزائد. من جهة أخرى فان التضخم يؤدي إلى رفع تكاليف الإنتاج وهذا يعني ارتفاع أسعار المنتجات المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية مما يدل على أن الدولة غير قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية فتتهز قيمة العملة الوطنية بالنسبة لل عملات الأجنبية.

ثانيا: دراسة معدل التضخم في الجزائر:

تعتبر ظاهرة التضخم في الاقتصاد الوطني من خلال الارتفاع الذي يطرأ على أسعار السلع والخدمات أي انخفاض الذي يحدث في القدرة الشرائية للنقود، وتكون دراسة معدلات التضخم في الجزائر من سنة 2000 الى سنة 2015 في الجدول رقم (02).

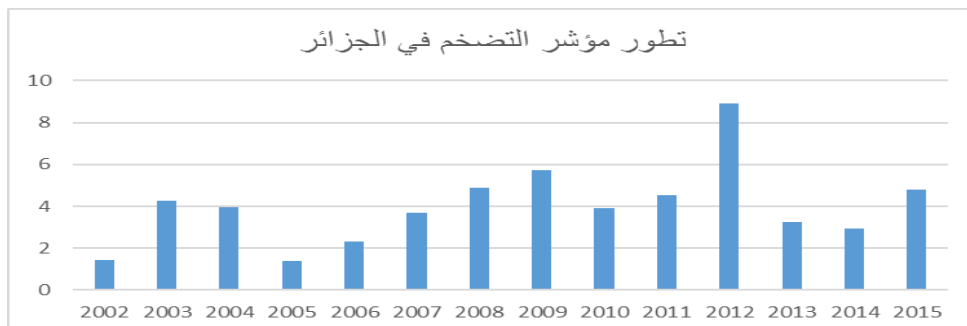
الجدول رقم (02): تطور معدلات التضخم في الجزائر

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدلات التضخم	1,41830192	4,26893395	3,96180030	1,38244656	2,31452408	3,67382726	4,86299052	5,73433341	3,91304347	4,52176466	8,89458529	3,25368417	2,91640641	4,7497696

المصدر: موقع البيانات للبنك الدولي خاص لدولة الجزائر.

وللتوضيح أكثر يمكن تمثيله بيانيا حسب الشكل رقم (03)

الشكل رقم (03): تطور مؤشر التضخم في الجزائر.



المصدر: من اعداد الباحث حسب الجدول رقم (02).

من الجدول رقم (02) والشكل رقم (03): نجد توجد معدلات مرتفعة ومعدات منخفضة عبر السنوات المدروسة، فأكبر انخفاض في سنة 2005 وفي سنة 2002، وأكبر ارتفاع في سنة 2012 وفي سنة 2009. ونتيجة ذلك يرجع الى طرق التي تعتمد عليها الدولة في مكافحة التضخم مع العوامل التي تساعد في زيادة هذه المعدلات.

المحور الثالث: علاقة أسعار التضخم بأسعار المواد الغذائية في الجزائر

في هذا المحور نحاول إيجاد العلاقة بين مؤشر التضخم وأسعار المحلية للمواد الغذائية وذلك في الأسواق الجزائرية، ومعركة مما مدى تأثير التضخم على الأسعار المحلية للمواد الغذائية، وذلك بعد تحضير مؤشر أسعار التضخم وأسعار المحلية للمواد الغذائية كمدخلات لبرنامج 8 EVIEWSE الذي نستعمله لتحليل البيانات واختبارها، ويتم تحليل العلاقة السعريّة بين المتغيرين عادة على ثلاث مراحل وهي:

أولاً: بناء النموذج:

يقصد ببناء النموذج هو صياغة العلاقات الاقتصادية في صورة رياضية، حيث يتم في هذه المرحلة تعيين متغيرات التي يجب ان يتكون منها النموذج، سواء تعلق الامر بالمتغير التابع الذي يعبر عن الظاهرة محل الدراسة، او المتغيرات المفسرة التي تتحكم في هذه الظاهرة.

1- تحديد متغيرات النموذج:

تستدعي دراسة أثر مؤشر التضخم على أسعار المواد الغذائية في الاسواق المحلية، حصر عدد المتغيرات التي تأثر على المتغير التابع، أي الأسعار المحلية للمواد الغذائية (أسعار المواد الغذائية في الأسواق الجزائرية)، ومن خلال ما تم عرضه في الدراسة النظرية يمكن حصر المتغير التابع والمتغير المستقل كما يلي¹⁰:

- المتغير التابع: يتمثل في أسعار المواد الغذائية في الأسواق الجزائرية، ويرمز له بالرمز: *PRIX*.
 - المتغير المستقل: توجد عدة متغيرات تؤثر على المتغير التابع، ولكن لصعوبة الحصول على إحصائيات المتغيرات المستقلة (أسعار الصرف الحقيقية، معدل تضخم المستورد، نسبة دعم الأسعار) من جهة، والتخوف من صعوبة التحكم في الموضوع جعلنا متغير واحد يؤثر على المتغير التابع مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. ويتمثل في أسعار التضخم الموجودة في الأسواق الجزائرية ويرمز له بالرمز: *INF*.
- وبعد التعرف على المتغير التابع المعبر عن الظاهرة محل الدراسة، وتحديد المتغير المستقل أي المفسر التي يتحكم في الزاهرة المدروسة وبعد تجميع البيانات الخاصة بكل عنصر، يتم تحديد الصيغة الرياضية للنموذج كما يلي:

سيتم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط في تقدير النموذج القياسي الخاص بتأثير أسعار المواد الغذائية العالمية على أسعار المواد الغذائية في الأسواق الجزائرية، حيث يستند النموذج الخطي على افتراض وجود علاقة بين المتغير التابع المتمثل في أسعار المواد الغذائية العالمية والمتغير المستقل أسعار المواد الغذائية في الأسواق الجزائرية، ووجود حد عشوائي U_i

2- الصياغة الرياضية للنموذج:

من أجل معرفة الصيغ الرياضية المناسبة للنموذج سوف نستخدم الصيغة الخطية للتعبير عن تأثير أسعار العالمية على الأسعار المحلية، وهي كالتالي¹¹:

حيث: $PRIX$: هي أسعار المواد الغذائية في الأسواق الجزائرية.

INF : هي مؤشر التضخم الموجود في الأسواق الجزائرية.

U_i : هي الحد العشوائي الذي يتم إضافته للنموذج لكي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على الزهرة محل الدراسة والتي يصعب قياسها مثل: أذواق المستهلكين، المنافسة، عوامل أخرى.

B_0 و B_1 : هما معلمات النموذج

يتم اعتماد طريقة المربعات الصغرى العادية في عملية التقدير معلمات النموذج كونها تعد أفصل طريقة للتقدير وذلك لاعتمادها على مبدأ تصغير مجموعة المربعات الأخطاء إلى أدنى حد ممكن، والبيانات التي سيتم استخدامها هي بيانات زمنية تمتد من 2002 إلى 2015، وسيتم عملية التقدير النموذج القياسي بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (EVIEWSE 8)، وبعد إدخال البيانات الخاصة بالمتغيرات في هذا النموذج لغرض التقدير كانت في الشكل رقم (04):

الشكل رقم (04): تقدير النموذج:

Dependent Variable: PRIX				
Method: Least Squares				
Date: 12/18/16 Time: 19:37				
Sample: 2002 2015				
Included observations: 14				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	8.476050	3.859694	2.196042	0.0485
C	106.7711	16.95279	6.298141	0.0000
R-squared	0.286674	Mean dependent var	140.6157	
Adjusted R-squared	0.227230	S.D. dependent var	30.06028	
S.E. of regression	26.42519	Akaike info criterion	9.518076	
Sum squared resid	8379.490	Schwarz criterion	9.609370	
Log likelihood	-64.62653	Hannan-Quinn criter.	9.509625	
F-statistic	4.822601	Durbin-Watson stat	0.613181	
Prob(F-statistic)	0.048480			

المصدر: من إعداد الباحث حسب برنامج 8 EVIEWSE

ومن ذلك نستخلص معادلة النموذج ثم نقوم بتفسيرها اقتصاديا وإحصائيا حسب المعادلة المعطاة والتقديرات الموجودة في الشكل رقم (04).

3- معادلة النموذج:

من خلال النموذج المقدّر نتجت لدينا المعادلة التالية: $PRIX = 106.7711 + 8.476050 INF$

حيث الجزء الثابت $B_0 = 106.7711$ ، ومعلمة المتغير المستقل المتمثل في الأسعار العالمية للمواد الغذائية بلغت

4- التفسير الاقتصادي:

من خلال المعادلة المقدرة نجد أن هناك علاقة طردية بين أسعار المحلية للمواد الغذائية ($PRIX$) ومؤشر التضخم في الأسواق الجزائرية (INF)، وهذا ما يعبر عنه الميل الموجب في المعادلة الذي بلغ: 8.476050. حيث كلما زادت أسعار التضخم بوحدة واحدة تزداد أسعار المواد الغذائية في الأسواق الجزائرية بـ: 8.476050 وحدة. ومنه نقول إن مؤشر التضخم لها تأثير قوي على الأسعار المواد الغذائية في الأسواق الجزائرية بأكثر من ثماني مرات، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وبالتالي نقول إن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية.

5- التفسير الإحصائي للنموذج:

للتفسير الإحصائي اختبار معنوية كلية واختبار معنوية جزئية والقدرة التفسيرية وهي كالتالي:

أ- **المعنوية الكلية:** هي التي تعبر عن معنوية النموذج أو صياغة الدالة للنموذج والتي تتبع توزيع فيشر عند مستوى معنوية ودرجة حرية معينة، وذلك وفق للفرضية التالية¹²:

من خلال النموذج المقدر نجد أن اختبار فيشر المحسوبة بلغت $c = 4.822$ وبلغت اختبار فيشر المحدولة عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية (1، 10) وجدنا: $F_T = f(1,12,0.05) = 4,75$.

وبما أن $c > F_T$ تقبل الفرضية البديلة التي تدل على أن النموذج معنوي كلياً، وذلك ما دلت عليه قيمة المعنوية التي بلغت 0.04% وهي أقل من مستوى معنوي 5% و 1%.

ب- **المعنوية الجزئية:** ومن خلالها نختبر معنوية المعلمات المقدرة في النموذج كل على حدى.

- بالنسبة للمعلمة المتغير المستقل (B_1): بلغت قيمته: $B_1 = 8.476050$

وبلغ انحرافه المعياري $\sigma = 3.85$ ، وقيمة اختبار ستيودنت المحسوبة قدرت بـ: $t_c = 2.19$ ، واختبار

ستيودنت المحدولة $t_{(n-k,\alpha)} = t_{(12,0.05)} = 2,179$

وبما أن $c > t_c$ أي $2.19 > 2.179$ تقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تدل على ان الجزء الثابت

معنوي. وذلك ما تؤكد مستوى المعنوية التي بلغت 4.85% وهي أقل من مستوى معنوي 5%.

- بالنسبة إلى الجزء الثابت (B_0) بلغت: $B_0 = 106.7711$

وانحرافه المعياري قدر بـ: $\sigma = 16.95$ ، وقيمة اختبار ستيودنت المحسوبة: $t_c = 6.29$ ، والقيمة المحدولة

لاختبار ستيودنت عند مستوى المعنوية 5% ودرجة حرية 10 بغت: $t_{(n-k,\alpha)} = t_{(12,0.05)} = 2,179$

وبما أن $c > t_c$ أي $6.29 > 2.179$ تقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تدل على ان معلمة المتغير المستقل (B_1)

لها معنوية. وذلك ما تؤكد مستوى المعنوية التي بلغت 0.0000 وهي أقل من مستوى معنوي 0.05.

ت- القدرة التفسيرية للنموذج:

من خلال النموذج المقدر نجد أن معامل التحديد (R^2) قد بلغ: $R^2 = 0.286$

مما يدل ان التضخم في الجزائر يؤثر على زيادة الأسعار المحلية للمواد الغذائية بنسبة تقدر بـ: 28.6% وهي نسبة ضعيفة ولكن لها تأثير كبير على الأسعار المواد الغذائية. مما يدل على أن النموذج له قدرة كبيرة على التفسير، وإجمالاً نقول ان النموذج المقدر مقبول من الناحية الإحصائية.

ومن خلال النتائج المتحصل عليها من النموذج المقدر من الناحية الاقتصادية التي تبحث عن اتجاه العلاقة بين مؤشر التضخم وأسعار المحلية للمواد الغذائية، والتي وجدت أنها علاقة طردية التي تعبر عنها معادلة النموذج، وهذا ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية. ومن الناحية الإحصائية التي تبحث عن مدى تأثير مؤشر التضخم في زيادة أسعار المحلية للمواد الغذائية في الأسواق الجزائرية، والتي تعبر عن مدى تأثير الأسعار المحلية للمواد الغذائية بمؤشر التضخم، وهذا ما نستنتج أن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية أيضاً.

الخلاصة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها عن مؤشر التضخم والأسعار المحلية للمواد الغذائية في الجزائر توصلنا إلى بعض النتائج منها:

- تشكل الأسواق المواد الغذائية في الجزائر سلسلة تتكون من مراحل تبدأ من الاستيراد وتنتهي في المحل بالتجزئة، أي المستهلك النهائي، ولكل مرحلة لها هامش ربح يحدده الأسواق ان كانت هناك منافسة في تلك السلع مثل المواد الغذائية، أو تحدده الحكومة بالرقابة الدورية لتلك المحلات.
- وجود دعم الأسعار بشتى أنواعه المؤثرة في أسعار المواد الغذائية في الأسواق الجزائرية تخفض الأسعار إلى متناول المستهلك النهائي، ولكن تكون مرتفعة التكاليف بالنسبة للحكومة الجزائرية.
- انخفاض العملة أمام العملات الصعبة مما يزيد في رفع الأسعار المواد الغذائية بطريقة غير مباشرة، فهي تؤثر على الميزان التجاري وخاصة في حجم الواردات وبالتالي على الأسعار في الأخير.
- تطور معدلات التضخم مما يزيد في زيادة أسعار المواد الغذائية في الجزائر مما يؤدي الى تدهور مستوى المعيشة.
- قلة وجود المؤسسات المنتجة للمواد الغذائية في الجزائر، مما يؤدي الى زيادة التضخم المستورد ويؤثر على الأسعار في الجزائر.
- وجود علاقة بين تغير معدلات التضخم وتغير الأسعار المحلية للمواد الغذائية.
- احتكار القلة لسوق الاستيراد مما أدى إلى نقص الهوامش التي تشجع المنتجين على البقاء في السوق.

قائمة الإحالات والمراجع:

¹ - بوكحنون، ضبط السوق وإشكالية أسعار المواد الغذائية الأساسية، وزارة التجارة، الجزائر، فيفري 2011

² - S.A Ferroukhi, S. Cheikh, L'adhésion de l'Algérie à l'organisation mondiale du commerce (OMC). Revue semestrielle. N° 6. Mai 2000

- ³ - خباية عبد الله، سياسة الأسعار في إطار العولمة الاقتصادية، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص ص45-46.
- ⁴ - تقرير البنك الجزائري السنوي 2010، وتقارير البنك الدولي لسنة 2012
- ⁵ - ديون الوطني للإحصاء ONS
- ⁶ - سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، ماجستير، جامعة ورقلة، دفعة 2006، ص ص35-36.
- ⁷ - الشمري ناظم محمد (نوري) ، النقود و المصارف ، الطبعة 4 ، دار زهران للنشر و التوزيع ، العراق، بدون سنة النشر ، ص 2
- ⁸ - غازي حسين عناية، التضخم المالي، دار الجبل ، بيروت ، 1992، ص35.
- ⁹ - صبحي تادرس قريصة، أحمد رمضان، اقتصاديات النقود والبنوك، الإسكندرية، 1995، ص295.
- ¹⁰ - Engle R F, Granger CWJ , Cointegration and error correction representation estimation and testing, economica, 1987, p155
- ¹¹ - Hbourbounais, Econonmétrie, Dunod, paris ;1998,p239
- ¹² - Rachid ben dib ,Econonometrie, OPU, alger,2001,p33